الشيخ ناصر الصباح لدى دخولة قاعة عبدالله السالم

تصويت (تصوير: صالح محمد)

مقترح عدم سجن النواب إلا بحكم بات

الحكومة ليست طرف لانها في النهاية تنفذ احكاما صادرة عن السلطة القضائية واجبة النفاذ

أخشى أن تقود مناقشتنا إلى الدخول في أعمال السلطة القضائية واللجوء للدستورية هو الانسب

الدمخي: إذا كان تقرير "التشريعية" أورد رأي خبراء دستوريين فنحن أيضا لدينا خبراء

خالد العتيبي: ما يحدث بالسجن مع الشرفاء من أبناء الكويت المسجونين أمر مرفوض

وزير العدل متحدثا

عبدالكريم الكندري: نطالب "التشريعية" النظر بالتعديل المقدم بشأن عدم جواز سجن النواب

الرومي: ما قامت به وزارة الداخلية هو إجراء صحيح فهي تعاملت مع حكم قضائي نهائي

حمدان العازمي: نود سماع رأي الحكومة والنواب في رسالة النائبين الطبطبائي والحربش

بتنفيذ ما ورد في الخطاب السامي من توجيهات حيال العديد من القضايا المهمة،وشددوا على أهمية أن تعمل السلطتان في المسار الصحيح الذي رسمه صاحب السمو.

كما دعوا الحكومة إلى التركيز على برنامج الإصلاح الاقتصادي وإيقاف الهدر المالي في وزارات الدولة والإسراع في إنجاز المشاريع التنموية الكبرى التي من شأنها توفير فرص وظيفية للشباب الكويتي.

وفيما يلي مجريات الجلسة:

رفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم جلسة المجلس اليوم مؤقتا لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب.

استئناف عقد الجلسة، والأمين العام يتلو أسماء الحضور والغائبين.

المجلس يقرر احالة الخطاب الاميري الى لجنة الرد على الخطاب الاميري البرلمانية وذلك لاعداد تقريرها ورفعه للمجلس.

المجلس ينتقل الى استكمال مناقشة التقرير الخاص بالتعديل على قانون البلدية.

شعيب المويزري يعترض ويصارخ :ذكر اسماء النواب المسجونين على انهم معتدين يعتبر مخالفة دستورية صريحة.

الرئيس الغانم :تفضل استريح استريح عرفنا موقفك وتم تثبيته استريح.

سعدون حماد :لابد من ذكر كلمة القادمة بالنسبة لانتخابات المجلس البلدي لان ذلك شرط ينتهي بانتهاء الوقت.

عبد الكريم الكندري :يجب ان تزال كلمة القادمة من عبارة الانتخابات القادمة بالنسبة للمجلس البلدي وان تستبدل بعبارة اول انتخابات.

وزير البلدية حسام الرومي: جداول انتخابات مجلس الأمة 2017 محصنة واضافة 2018 يجعلنا ننتظر الى يونيو المقبل ونحن حريصون على اجراء الانتخابات بأسرع وقت.

حمدان العازمي للوزير الرومي :انتظروا شهرا واحدا لحين فتح باب تسجيل الناخبين في الشهر القادم حتى يستفيد اكبر عدد ممكن من الناخبين.

الوزير الرومي يرد على العازمي:اذا فعلنا ذلك اخ حمدان فمعني ذلك اننا سنتاخر الى شهر يونيو لحين تحصين الجداول وبالتالي تكون انتخابات البلدي في شهر يوليو

..لماذا التاخير نحن حريصون على اجراء انتخابات المجلس البلدي في اسرع وقت ولا داعي لانتظار اضافة 2018 حيث ان انتخابات 2017 لمجلس الامة محصنة.

المجلس يوافق في المداولة الاولى على تعديلات قانون البلدية التي تنص على اجراء انتخابات المجلس البلدي المقبلة وفق جداول انتخابات مجلس الامة 2017 وفي فترة اقصاها اربعة اشهر.

حمدان العازمي: ماذا لو لم يتم اجراء انتخابات البلدي باستعجال؟ والغانم يرد: القانون به مدة محددة لاجراء الانتخابات.

المجلس يقر المداولة الثانية في شان تعديل بعض احكام قانون البلدية ويحيله الى الحكومة.

عبد الله فهاد :نطالب بضرورة المساواة في توزيع الدوائر الانتخابية للمجلس البلدي.

الوزير الرومي يرد علي فهاد :ليطمئن الاخ العضو فمرسوم الدوائر لانتخابات المجلس البلدي سوف يصدر قريبا حتي نتمكن من اجراء الانتخابات باقرب وقت.

المجلس ينتقل الى مناقشة تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية حول حبس النواب.

الرئيس الغانم :من البداية لا يجوز التعرض للاحكام القضائية الصادرة من السلطة القضائية وذلك لترسيخ المادة 50 من الدستور التي تنص على مبدأ فصل السلطات وينبغي غلى الجميع الانتباه لذلك.

وزير العدل :الدستور الكويتي واضح وصريح في نصوصه ومواده وقد نظم مسالة الحصانات النيابية لاعضاء مجلس الامة وكذلك حق النائب في التعبير عن رايه وايضا الحصانة الاجرائية..و كذلك اللائحة الداخلية لمجلس الامة نظمت هذه المسائل وتطرقت اليها... الاحكام القضائية الصادرة بحق النواب في قضية اقتحام مجلس الامة بعيده تماما عن الشخصانية والكيدية وبناء عليه يصبح النواب المدانون في هذه القضية اشخاصا عاديين..والنيابة العامة ممثله في الادعاء العام هي من طلبت من الحكومة باعتبارها السلطة التنفيذية اتخاذ الاجراءات لتنفيذ الاحكام القضائية الصادرة وبناء علي يكون ليست الحكومة طرف لانها في النهاية تنفذ احكام صادرة عن السلطة القضائية واجبة النفاذ فهو شان قضائي..واخشي ان تقود مناقشتنا لهذا الامر الي الدخول في اعمال السلطة القضائية ولذلك اعتقد ان اللجوء للمحكمة الدستورية هو الانسب والافضل لقض هذا الخلاف.

علي الدقباسي اول المتحدثين :هذه قضية سياسية وبالتالي لها ابعاد اخري ويجب ان نناقش بمنظور اخري لا يتضمن تدخلنا في الاحكام القضائية ..الشباب المسجونون هم من خيره ابناء الكويت ولم يكن قصدهم جنائيا وانما اخذتهم الحميه والحرص علي مصلحة البلد لارتكاب هذا الفعل.

شعيب المويزري :الحكومة لم تفعل شيئا لسراق المال العام واليوم تسجن الشرفاء من ابناء الكويت ..حكومة جميع اجراءاتها خاطئة وعليها ان تحترم نفسها وتطبق القانون علي الجميع ..توقعت من رئيس مجلس الامة ان يستخدم المادة ٣٠ في التعامل مع قضية سجن النواب الذي اوكد بانه مخالف للدستور الكويتي..واعلنها انني سأتوجه الي الاتحاد البرلماني الدولي بشأن هذا الامر.

الرئيس الغانم يقاطع المويزري..لايجوز لرئيس مجلس الامة ان يمنع النائب من الحديث دون وجود مسوغ قانوني.

الرئيس الغانم :من واجباتي كرئيس للمجلس ان ابين للاعضاء نقاطا وامورا قبل البدء في مناقشة اي امر.

والنائب متي ما رفعت الحصانة عنه يصبح بقوة القانون شخصا عاديا.

الرئيس الغانم :ما اقر به ياتي عملا بواجباتي كرئيس للمجلس ولا علاقة لذلك باي توجيهات سياسية او غير ذلك

ومن حقك ان تذهب للاتحاد البرلماني الدولي واي مكان لكن عليك ان تحدد من تشتكي اولا فهل تشتكي القضاء ام الحكومة والمجلس.

شعيب المويزري :اشتكي من يسيء الي سمعه الكويت ويسجن النواب وهم علي راس عملهم ويظلم الناس.

الرئيس الغانم :من حق اي نائب ان يتقدم باقتراح بتعديل ما يراه من اللائحة الداخلية للمجلس وذلك وفق للاجراءات وفي الاطار الدستوري السليم.

عادل الدمخي :اذا كان تقرير اللجنة التشريعية اورد راي خبراء دستوريين فنحن ايضا لدينا اراء لخبراء دستوريين يؤكدون حماية النائب في كل مراحل التقاضي.

خالد العتيبي :ما يحصل في بعض ادارات وزارة الداخلية امور غير مقبولة وما يحدث بالسجن مع الشرفاء من ابناء الكويت المسجونين امر مرفوض ..واوكد لنائب رئيس الوزراء وزير الداخلية خالد الجراح بان هناك قيادات لديك في الداخلية تريد احراجك سياسيا يا معالي الوزير وقد ان الاوان لتنظيف الوزارة قبل نقبل بمس كرامات المواطنين معما كانت الظروف.

وزير الداخلية :اشكر الاخ العضو لكن اوكد لمجلسكم الموقر بان ما يحصل في السجن هي مجرد اخطاء فردية لا تنسحب علي جميع العاملين بجهاز الداخلية ..وهذه الاخطاء نقوم بمعالجتها فور وقوعها ومحاسبة مرتكبيها.

خالد العتيبي:حصانة النائب ليست ملكا له بل هي ملك للامة وكان يفترض بوزارة الداخلية الا تتخذ اي اجراء جزائي عندما سلم الطبطبائي والحربش تفسيهما لانهما يتمتعان بحصانتهما.

صالح عاشور :اليوم نناقش موضوعا هاما وخطيرا وهو ما يحتم علينا ضرورة تعديل المادة ٢٠ من قانون الجزاء فلا يجوز سجن نائب الامة وهو علي راس عمله الا بعد صدور حكم بات من اخر درجة من درجات التقاضي ..للاسف الشديد في هذه الايام اصبح لدينا في الكويت عشرات السجناء من اصحاب الراي وهذا الامر يختلف تماما عما كنا نفتخر به سابقا بان ديرتنا ليس بها سجناء راي ..ادعوا المجلس الموقر وجميع الاعضاء الي ضرورة تعديل بعض المواد في قوانين الجزاء لانه للاسف بعض من النواب السابقين والحاليين هم من ايدوا سابقا تشديد العقوبات تجاه قضايا الراي وخاصة ما يتعلق بالجرائم الالكترونية.

عبدالكريم الكندري: نطالب الاخوة في اللجنة التشريعية النظر بالتعديل المقدم بشأن عدم جواز سجن النواب إلا بحكم بات وقراءة الأمور بتجرد ولاعلاقة له بربعهم وربعنا.

عبد الله الرومي :ما قامت به وزارة الداخلية هو اجراء صحيح فهي تعاملت مع حكم قضائي نهائي..نعم النواب والشباب المسجونون هم شرفاء وليسوا مجرمين ولم يكن لديهم دافع الجريمة وانما كان يهدفون الي الاصلاح ومحاربة الفساد وبالتالي نحن امام عاطفة حركت هؤلاء دفاعا عن بلدهم ولكن وفقا للدستور والقانون لابد من محاكمتهم.

الحميدي السبيعي بصفته

الروضان والهندية وحديث باسم

البابطين متحدثا

جانب من الجلسة